

المجتمع الكويتي المعاصر  
وظروف استكمال تطبيق أحكام  
الشريعة  
تأليف  
الدكتور/ محمد سليمان الحداد

طبعة خاصة باللجنة الاستشارية العليا  
1417هـ 1997م

## بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة ، وأتم التسليم  
على المبعوث رحمة للعالمين ، وآله الطيبين الطاهرين ،  
وأصحابه الغر الميامين ، ومن تبعهم وسار على هديهم إلى يوم  
الدين .

وبعد ،،،

فإن المجتمع - أي مجتمع - كائن متحرك متطور ، قد  
يسمو أن وقد يكبو ، وقد يستقيم ، وقد ينحرف ، بحسب  
التصورات ، والمؤثرات ، ومن واجب القيادات الواعية أن  
ترصد المجتمع لتعزيز إيجابياته ، وتلاقي أسباب سلبياته ،  
وتبعث في جنباته عوامل اليقظة . وبوادر النمو ، وتأخذ بيده  
إلى ذروة التقدم الحضاري المبني على القيم العليا ، والمبادئ  
السامية .

لقد بعث النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في مجتمع لا  
ينكر أحد ما كان فيه من هنات وسلبيات ، إلى جانب ما كان  
فيه من إيجابيات ، وحسنات ، فعمل النبي ( صلى الله عليه  
وسلم ) بما أوتيته من حكمة ، وبما نزل عليه من وحي على  
ترسيخ ما كان في المجتمع من مظاهر الحسن والصلاح ،  
وجاهد بكل وسعه لتنقية المجتمع من سلبياته ، وهناته .  
وكان طبيعياً أن يعرف النبي ( صلى الله عليه وسلم )  
دخائل مجتمعه ودقائق مكوناته ، وألوان مشكلاته ، ليحدد ما  
هو الخير الكامن فيه ، وما هو الشر الوافد إليه ، ليرسخ الخير  
الأصيل ويكافح الشر الوارد .

وهذا ما كان منه ( صلى الله عليه وسلم ) بتوجيه الله  
تعالى حيث قال له : ( قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على

بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين)  
( يوسف : 108).

وهذه سنة القيادة الدينية ، وواجب الرعاية الاجتماعية : "   
البصيرة في الرأي ، والحكمة في القيادة " .  
واللجنة الاستشارية العليا لا تألو جهداً في دراسة الواقع ،  
وتخير أفضل الأساليب للتعامل معه ، والسير به نحو الكمال  
المنشود .

وقد رأت - من باب الدلالة على الخير ، وتهيئة الأجواء  
لتطبيق هذا الشرع الحنيف في المجتمع - أن تتخير الأبحاث ،  
والكتب النافعة المفيدة ، لتنشرها ، وتصل بها إلى أيدي  
المواطنين ، بأثوابها الجميلة ، وطرقها الميسرة .  
وقد قامت إدارة البحوث في اللجنة بهذه المسؤولية ،  
وأولتها عنايتها الكاملة ، وأصدرت ضمن خطتها : ( تهيئة  
الأجواء ) إصدارها الثاني عشر ، وهو :  
" المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق أحكام  
الشريعة "

وهذا الكتاب ن تأليف الدكتور محمد سليمان الحداد ، والمؤلف  
في هذا الكتاب عمل جهده في وصف واقع المجتمع الكويتي ،  
وتحديد ملامحه ، وبيان صلاته ، وعلاقاته ، والمؤثرات التي  
تلعب دورها في توجيهه ، وتسيير دواليبه ، وكان دقيقاً في  
ملاحظاته ، وتوقعاته ، وقد رأي رأيه في الأسس الواجب  
اتباعها لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية ، وسوف يجد  
القارئ في هذا الكتاب حصيلة دراسته ، وملامح توجيهاته .  
وإدارة البحوث تسأل الله النفع العميم من وراء نشر هذه  
البحوث والكتب التي تسعى في إيصالها إلى أيدي المواطنين ،  
والله تعالى من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .  
إدارة البحوث والدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم  
المؤلف في سطور

- 1- معلومات شخصية :-
  - أ- الاسم الكامل : د. محمد سليمان إبراهيم الحداد.
  - ب- القسم العلمي : الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
  - ج- تاريخ الميلاد : 26/11/1951 .
  - د- الجنسية : كويتي
  - هـ- العنوان الحالي : ضاحية عبدالله السالم - قطعة 1  
شارع يوسف الرومي - منزل 30 ص.ب : 38237 الضاحية.
- 2- المؤهلات العلمية :
  - أ- أعلى درجة علمية : الدكتوراه
  - ب- حقل التخصص : انثروبولوجيا
  - ج- التخصص الدقيق للدكتوراه : تغير اجتماعي ( في الخليج العربي)
  - د- لغة الدراسة أو البحث : الإنجليزية.
  - هـ المؤسسة التي أصدرت الدرجة : جامعة كنساس - أمريكا
  - و- تاريخ تلقي الدرجة : 1981م.
- 3- الخبرة التدريسية :

الوظيفة	مكان العمل	من	إلى
1- مدرس	جامعة الكويت	1981	الآن
2- مدرس	جامعة كنساس	1979	1980
3- أستاذ زائر	جامعة الإمارات العربية	سبتمبر/	فبراير
			90/1991م
4- أستاذ زائر	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	سبتمبر	1992م
5- أستاذ زائر	جامعة النرويج	فبراير	1993م
- 4- العضوية في الهيئات العلمية :

- أ- عضو مجلس إدارة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية  
- جامعة الكويت ، من 1981 حتى الآن.
- ب- عضو هيئة تحرير في مجلة دراسات الخليج والجزيرة  
العربية ، جامعة الكويت ، من 1982م
- ج- عضو مجلس تحرير حولية كلية الآداب ، جامعة الكويت ،  
من 1982.
- د- الأمين العام المساعد لاتحاد الاجتماعيين العرب ، بغداد  
1982.
- هـ عضو في الجمعية الانثروبولوجية الأمريكية ،  
أمريكا/نيويورك، من 1979.
- ي- عضو اللجنة الإدارية وأمين صندوق جمعية أعضاء هيئة  
التدريس ، جامعة الكويت ، من 1984.
- ح- عضو في لجان على مستوى الجامعة.
- س- رئيس لجنة التعيينات والترقيات ، قسم الاجتماع والخدمة  
الاجتماعية ( 4سنوات).
- 4- الانتاج العلمي : أ- الكتب والمؤلفات
- 1- الانثروبولوجيا " مقدمة في علم الإنسان (1987) يدرس  
بالجامعة ، الدولية للنشر والتوزيع ، الكويت.
- 2- التباين الثقافي وعلاقته بسلوك الناشئة في المناطق  
المستحدثة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- 3- كتب في التربية .
- ب- تقارير ومقالات غير منشورة :  
كتب :
- 1- مفهوم الأمن الاجتماعي عن المواطن الكويتي " دراسة  
استطلاعية " .
- 2- الجماعات العرقية في المجتمع الكويتي " دراسة  
انثروبولوجية " .

3- النظرية النثروبولوجية ( كتاب جامعي ).

4- التغير الاجتماعي " مدخل نظري " .

5- Sunvery on the social science Reaseach General Treins on Perspectives

مقالات :-

1- التغير والثبات في ثقافة البادية ( مقالة ) في كتاب تراث

البادية ، إشراف د. أحمد أبو زيد ، مؤسسة الكويت

للتقدم العلمي ، 1988م.

2- مقال ( مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ) .

3- مقال ( مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ) .

5- سجل بالمقررات التي تم تدريسها خلال العمل بالجامعة :

1- التغير الاجتماعي والثقافي .

2- النظرية الانثروبولوجية .

3- مدخل إلى الإنثروبولوجيا .

6- إجازات التفرغ ، الزيارات العلمية والمؤتمرات :

1- الاشتراك في المؤتمر الثاني للاجتماعيين العرب ، بغداد ،

العراق ، 1981م.

2- الاشتراك في مؤتمر الاجتماع الختامي بين مجلة دراسات

الخليج والجزيرة العربية ومعهد التطور الاقتصادي في طوكيو

اليابان ، طوكيو ، اليابان ، 1982م.

3- الإشراف على ندوة الخدمة الاجتماعية المدرسية

بالاشتراك مع إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة التربية ، قسم

الاجتماع ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1982م.

4- الاشتراك في لجنتي توصيف المقررات الجنائية والمواد

المساعدة التي سوف تدرس للطلبة الضباط في كلية

الشرطة ، وزارة الداخلية ، الكويت ، 1982م.

- 5- الاشتراك في ورشة عمل الندوة الإقليمية في فنون النمذجة واستخداماتها والتخطيط في الدول العربية ، اليونسكو ، المغرب ، 1982م.
- 6- إلقاء محاضرة عن التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج ، وزارة التربية ، الكويت ، 1982م.
- 7- إلقاء جملة من المحاضرات على نظار وناظرات المدارس الثانوية بالكويت ، معهد التخطيط ، والكويت ، 1982م.
- 8- إلقاء محاضرات على الطلبة الضباط في كلية الشرطة ، وزارة الداخلية ، الكويت ، 1982م.
- 9- رئيس مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي الذي عقد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 8-11/4/1984م.
- 10- رئيس لجنة الندوات واللقاءات الفكرية للأسبوع الثقافي الخليجي ، الكويت ، 3-10/3/1984م.
- 11- تعقيب ومناقشة بحث " المرأة وقوى التغير في دول الخليج " ، أبو ظبي ، 31/3-4/4/1998م.
- 12- تحكيم جملة من البحوث مقدمة من مجلة دراسات الخليج ، والمجلة العربية للعلوم الإنسانية.
- 13- تقديم ورقة بحث في المؤتمر العالمي الحادي عشر للعلوم الاثروبولوجية ولاثنولوجية ، جامعة كولومبيا، كندا ، أغسطس 1984م.
- 14- اجتماع اتحاد الاجتماعيين العرب ، اتحاد الاجتماعيين العرب ، الرباط ، 1984م.
- 7- الأعمال الإدارية وأعمال اللجان :
- 1- عضو اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين من 1992 حتى الآن.
- 2- عضو المجلس الأعلى للتخطيط 1992 حتى الآن.



- 3- عضو اللجنة الفنية المفاوضة مع النظام العراقي حول موضوع الأسرى ( المشكلة من قبل دول التحالف ) من 1994 حتى الآن.
- 4- عضو اللجنة الثلاثية المعنية بالأسرى والمفقودين ( المشكلة بناء على توصية مجلس الأمن - ومقرها جنيف ) من 1993 حتى الآن.
- 5- أمين عام المؤتمر الدولي الذي عقدته حكومة الكويت حول حقوق الإنسان 1995م.
- 6- عضو الوفد المصاحب لسمو ولي العهد " رئيس مجلس الوزراء".
- 7- عضو المجلس الوطني من 1990-1992م.
- 8- عضو الوفد الشعبي الذي تم تشكيله إبان فترة الاحتلال لمقابلة رؤساء دول شرق آسيا.

## تقديم :

من الثابت شرعاً أن ديننا الحنيف دين عقيدة وشريعة ،  
دين ودولة ، والعقيدة هي الجانب النظري في هذا الدين ،  
والشريعة هي الجانب العملي الذي ينظم علاقة الإنسان بربه ،  
وعلاقته بنفسه وعلاقته بأخيه الإنسان وعلاقته بالكون من  
حوله وعلاقته بالحياة . والشريعة هي ما شرع الله لعباده ،  
وبطلقها الفقهاء على الأحكام التي سنها الله لعباده ليكونوا  
مؤمنين عاملين صالحين ، سواء كانت متعلقة بالأفعال أم  
بالعقائد أم بالأخلاق أم بالسلوك . فالتشريع السماوي هو  
مجموعة الأوامر والنواهي والإرشادات والقواعد التي يشرعها  
الله للأمة على يد رسول منها ليعملوا بها ويهتدوا بهديها ، وهو  
تشريع إلهي بمصادره وأحكامه الأولى \* . والإسلام خاتم  
الشرائع السماوية وأعمها ، وهو فوق كونه ديناً يتعبد به فقد  
جاء وافياً بحاجات الناس ، أفراداً وجماعات وفرقاً ، عادلاً  
سهلاً من غير إفراط ولا تفريط ، لا كهانة ولا وساطة بين  
الخلق والخالق ، كما لم يفصل بني الدين والدنيا ، وإنما جمع  
الروحيات والماديات ، وجعل الأولى طريقاً للثانية .  
وبعبر القرآن الكريم عن العقيدة بالإيمان ، وعن الشريعة  
بالعمل ، قال تعالى في كتابه العزيز : ( إن الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجري من تحتهم الأنهار في  
جنات النعيم ) ( يونس : 9).

فالعقيدة في الإسلام هي أصل ، والشريعة أمر يتبعه ، فلن  
يقبل من امرئ أي عمل مال لم تصح عقيدته ، كما أن صحة  
العقيدة تستلزم العمل ، فمن لا يعمل لا يكون إيمانه كاملاً .  
وهذا التشريع أساسه أنه وحي من الله ، فمرجه الأول القرآن  
الكريم ، ومرجه الثاني الأحاديث القدسية والنبوية ، ومرجه  
الثالث الاجتهاد بإذن الله ، فهو سبحانه وتعالى الذي علمنا في

كتابه أن نجتهد عند الضرورة ، أما عماد هذا التشريع فهو العقل ، فالإسلام لم يأت بشئ يخالف العقول أو يجافي الفطرة السليمة ، إنما جاء موافقاً لما يقوله العقل : يحكي أن أعرابياً سئل لم آمنت بما جاء به محمد ؟ قال : لأنني لم أر محمداً يقول في شئ : أفعل ، والعقل يقول : لا تفعل ، ولا يقول في أمر : لا تفعل ، والعقل يقول افعل إن مجال استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية واسع ومتعدد الاتجاهات ، وتختلف فيه وجهات النظر وفقاً لمتغيرات كثيرة من أهمها المتغير الخاص بالزمان ومتغير المكان . فظروف تطبيق الشريعة الإسلامية تختلف من زمان إلى آخر في المجتمع الواحد ، فظروف القرن الثامن عشر في المجتمع الكويتي مثلاً تختلف عن ظروف القرن العشرين في نفس المجتمع ، بل إن ظروف العقد الأول من العشرين تختلف كثيراً عن ظروف العقد التاسع منه ، وأما ما يتعلق بالمكان فإن من الواضح أن المجتمعات تتفاوت في وسائل وسبل تطبيق الشريعة الإسلامية ، فما يمكن القيام في باكستان لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يختلف بالضرورة عما يمكن القيام به أو اتباعه في دولة مثل الكويت ، أو مجتمع عربي خليجي آخر ، وقس على ذلك بقية الدول .

بل أحياناً تختلف وجهات النظر في المجتمع الواحد من فرد إلى آخر ، وذلك وفقاً لعمليات التنشئة الاجتماعية التي مر بها الفرد ، وكذلك وفقاً لدرجات التعليم التي مر بها . ذلك أن مثل هذا الاستكمال متصل أساساً بتنمية الإنسان من جميع جوانبه الروحية والنفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية\* .

بناء على ذلك لا أعتقد أنه من المناسب أن نطرق جميع هذه المتغيرات ذات العلاقة بهذا الموضوع ، وذلك لتشعب هذه

المتغيرات وصعوبة الإحاطة بها في وقت واحد وفي ورقة عمل واحدة ، ولهذا آثرنا أن نقتصر في عرضنا هذا على متغير واحد هو متغير المكان بعناصره الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد اخترنا الكويت لكي تكون هي المكان . كما أنه من المناسب هنا أن نؤكد على أن استكمال تطبيق الشريعة يجب أن لا تقتصر مهمته على التعبير عن التغيير والتغيير الذي يصاحب المجتمع ، وإنما يتعين عليه الإسهام بشكل حقيقي في عمليات التغيير بكل فعالية عن طريق إعداد الإنسان في المجتمع لهذا التغيير بكل مظاهره ، والسيطرة عليه بدلاً من الخضوع لسلبياته . إن مثل هذا الاستكمال لا بد من أن يساهم بتحقيق هدفين أساسيين : الأول هو تنمية الفرد ، والثاني إعداده مواطناً مسلماً صالحاً ، وعضواً اجتماعياً فعالاً في المجتمع . ذلك أن نظرية تربية الفرد من أجل الفرد أصبحت غير مقبولة لدى كثير من المجتمعات الإنسانية التي تأخذ بتخطيط برامجها التربوية وفق حاجاتها ، وباعتبار أن الدولة في مسئوليتها عن توفير حاجات المجتمع لا تنفق أموالها غلا في أغراض نفعية لا تحققها نظرية الفرد من أجل الفرد.

## المجتمع الكويتي واستكمال تطبيق الشريعة :

ما سبب عدم استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية ، هل هو ناتج عن الجهل بطبيعة الدين الإسلامي ، أم ناتج عن حب الدنيا والتعلق بملذاتها ، أم ناتج عن الجهل بالغاية التي من أجلها خلق المسلم ؟ ثم ما الذي يمكن أن نقدمه في مجتمع نام مثل المجتمع الكويتي لاستكمال تطبيق هذه الشريعة بشكلها المتكامل ؟ هل بتحديد وسائل وآليات التربية والتعليم المتبعة في المجتمع ، أم من خلال ملامح التربية الإسلامية ، أو من خلال الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكوين النظرية التربوية ، أم من خلال المصادر التربوية الإسلامية ، أم من خلال فلسفة وأهداف ومفاهيم التربية في المجتمع الكويتي أم من خلال الإقلال من القوانين الوضعية المتبعة في البلاد .

قد يتبادر للذهن أول وهلة أن جميع هذه الأمور ممكنة ، بل هي بحد ذاتها كافية لاستكمال تطبيق الشريعة في الكويت ، غلا أن المتتبع لمثل هذه القضايا سواء ما كان متعلقاً منها بتطبيق مبادئ أو نشر أفكار أو اتجاهات أو قيم ، أو سواء ما كان يتعلق باستكمال تطبيق مبادئ أو أفكار أو من خلال تقليص دور القوانين الوضعية في البلاد ، يلحظ أ الاكتفاء بهذا القدر دون تشخيص لطبيعة المجتمع أو معرفة لمكوناته ودينامياته وعناصره المتغيرة والتفاعلات الدائرة في أنساقه ونظمه وظواهره الاجتماعية ، قد لا يحقق الغرض المنشود .

ولهذا أردنا في هذه الورقة أن نستكشف وإياكم طبيعة هذا المجتمع الذي نريد أن نستكمل فيه تطبيق الشريعة ، وأن نتعرف على أهم مقوماته الثقافية والديموغرافية والاقتصادية لكي يتسنى لنا التطبيق الأمثل لهذا الاستكمال .

صعوبات تواجه الاستكمال :

الحديث عن العلاقة بين استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية وعن واقع المجتمع الكويتي قضية صعبة ، ومصدر هذه الصعوبة سرعة تغير العناصر والسمات الثقافية في المجتمع ، في مقابل بطئ واضح في طرق التربية والتنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ( الأسرة والمدرسة على سبيل المثال ) إن تتبع التغيرات الكمية المتلاحقة في مجتمعنا سواء كانت مصادر هذه التغيرات داخلية او خارجية ، يعطينا مؤشراً واضحاً على حجم التخلف الذي نعانيه في هذه الطرق. إن قوام هذه الطرق والأساليب التربوية هو الانطلاق من تغيير الإنسان صانع التغيير ، ذلك الذي يشارك في صنع المجتمع الفاضل ، فالطلاق التربوية ذات الفعالية الإيجابية تلعب دوراً كبيراً في تغيير اتجاهات الأفراد وميولهم واهتماماتهم جنباً إلى جنب مع المتغيرات الأخرى التي لا تقل فاعلية عنها ، فإذا ما فشلت هذه الطرق في صناعة الإنسان صانع التغيير ، فإن صناعة التغير ستتخلف في نهاية المطاف. لكن ذلك لا يعني بأن وظيفة طرق التربية والتنشئة هي خلق الإنسان صانع التغيير ، لأنها ممن الممكن أن تقوم بوظيفتين متميزتين : الأولى المحافظة على الوضع القديم الذي يتمثل بالتراث والموروث الاجتماعي الخاص بثقافة المجتمع ، والثانية التجديد الذي يتضمن التطوير الذي يواكب التغيرات العامة في العالم وبالأخص التغيرات ذات العلاقة بالتقدم التكنولوجي ، وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص ، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والعقائدية بين الدول المصدرة للعلوم والدول المستوردة لها. طرق التربية والتنشئة لا بد من أن تضع في اعتبارها أن تغيير الإنسان هو هدف وغاية ، فهو هدف لأجل بناء إنسان

المستقبل الذي يسهم بشكل مباشر في تطوير وتنمية مجتمعه ، فيحقق الرخاء والسعادة لنفسه ، ولمن حوله من أفراد مجتمعه ، فيحقق الرخاء والسعادة لنفسه ، ولمن حوله من أفراد مجتمعه ، وهو غاية لأن تغيير الإنسان وتنميته شرط أساسي لأي تغيير اجتماعية أو ثقافية في المجتمع\*.

إن طرق التربية والتنشئة الاجتماعية المطلوبة في أي مجتمع هي تلك التي تعكس خصائص المجتمع وسماته الثقافية الرئيسية ، وفي نفس الوقت تستقرئ الواقع المتغير من حولها في شتى باقع العالم ، ثم تسير في ركه مستهدية بالتراث والعقائد التي يسير عليها الناس في المجتمع ، فإذا ما عجزت هذه الطرق عن تغيير ظروف المجتمع وتصحيح أوضاعه فإنه يصبح بالإمكان القول بأن هذه الطرق التربوية طرق ذات فعالية سلبية بل هي غير مجدية أو غير مناسبة ، والطرق الصحيحة هي تلك الطرق التي تعتمد في تكوينها على مصادر محددة وواضحة في معالمها وأهدافها . ولعل أهم المصادر هو ما يتعلق بطبيعة الإنسان بغض النظر عن الظروف المحيطة به من حيث رغبته في تحصيل قدر مناسب من العلم والمعرفة والتحلي بالقيم الأخلاقية المثلى وغير ذلك من القيم التي تعارف عليها الإنسان مهما اختلف موطنه. ثم لا ننسى طبيعة المجتمع لأن الإنسان لا يعيش منفرداً ، فلا بد له من الاندماج في جماعة يتقبل أوضاعها وانماط حياتها ويتشرب من عاداتها وتقاليدها ويستوعب ما تعارف عليه المجتمع . كما تستعين هذه الطرق بدستور البلاد فمنه توجه جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، كما يستعين بالتراث الذي يمل الميراث الحقيقي الثقافي والفكري للمجتمع ، والمقصود بالتراث هو كل ما ورثه الخلف عن السلف من العلوم والفنون والآداب مخطوطاً أو مطبوعاً أو

مسموعاً . كما تستعين هذه الطرق بالواقع التاريخي للبلاد ، أو  
السجل التاريخي للوطن والشعب والمجتمع.



## نحو فهم أفضل للمجتمع من أجل الاستكمال

من الواضح أن استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية من حيث كونها العمل والسلوك ، أمر يتطلب فهم أفضل جزئيات والعناصر الفاعلة في البناء الاجتماعي المعاصر لمجتمع الكويت . لذا فإن استعراض خصائص وعناصر المجتمع الكويتي هو المدخل الحقيقي من أجل فهم أفضل لطبيعة المجتمع وبالتالي سهولة في الاستكمال . فما هي خصائص هذا المجتمع ؟

### أولاً : المجتمع الكويتي التقليدي :

### طبيعة المجتمع الكويتي التقليدي :

عرفت الكويت منذ النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي باسم : القرين ، حين كانت المنطقة من قطر جنوباً حتى الكويت وحدود العراق شمالاً تقع ضمن نفوذ بين خالد القاطنين في شرق الجزيرة العربية . وقد كانت الكويت في تلك الحقبة عبارة عن قرية يسكنها بعض الصيادين وبعض القبائل البدوية ، انصم إليهم في مراحل متأخرة جماعات من الأفلاج من نجد من بينهم آل الصباح ، وكان ذلك حوالي القرن السابع عشر الميلادي وقد استمر خضوع الكويت لبني خالد حتى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث أصبح على الكويت ان تعمل جاهدة من أجل المحافظة على استقلالها ومواجهة الأخطار المحدقة بها ، خاصة وان الكويت قد شهدت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر تدفق مهاجرين جدداً من نجد والحجاز والبصرة وفارس بسبب الظروف المضطربة التي كانت تمر بها تلك المناطق\*.

لقد أثبتت الدراسات التاريخية ان هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على استقرار البلاد ونموها التجاري والسكاني ، من أهمها : تنوع واستقرار النشاط التجاري الذي كان يمارسه

الأهالي في البلاد ، إضافة إلى غياب وجود قوى كبرى في الخليج تهدد هذا الاستقرار ، ثم لا ننسى طبيعة المجتمع البسيطة ، التي كان يحكمها مجموعة من التقاليد والعادات الكويتية ، وبعض الأنظمة التي تتناسب وهذه البساطة ، لقد كانت العلاقات بني أفراد المجتمع تقوم على أساس من الثقة التامة والتعاون وخصوصاً في وقت الأزمات. خذ على سبيل المثال تعاون أبناء الكويت في بناء أسوارهم الثلاثة ، ففي عام 1760م تم بناء السور الأول وكان طوله 750متر ، ثم بني السور الثاني في سنة 1811م ، وكان طوله 2300متر ، ثم السور الثالث في 1921م وكان طوله 6400 متر ، ثم لا ننسى كذلك التعاون والكبير الذي تميز به سكان المدينة عندما تعرضت مدينتهم لأمطار غزيرة هطلت عليهم في ديسمبر 1937م أدت إلى تهديم كثير من منازلهم الطينية.

أما السكان وإن كانوا قد نزحوا من مناطق مختلفة إلا أن التجانس كان من سماتهم ، وقد قدر عدد السكان قديماً من قبل الرحالة الأجانب الذين زاروا الكويت آنذاك بنحو 1000 نسمة وكان ذلك سنة 1765م ، وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حدثت زيادة طفيفة في السكان حيث تراوح عددهم ما بين 10000 إلى 12000 نسمة وقد تعود هذه الزيادة إلى الهجرة التي تعرضت لها البلاد آنذاك ، وفي بداية القرن العشرين قدر عدد السكان بنحو 80 ألف نسمة ، وفي 1957م أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية أول تعداد للسكان حيث بلغ آنذاك 206 ألف ، ومنذ عام 1957 وعدد السكان يتزايد حيث بلغ عدد السكان في البلاد في منتصف 1988 نحو 1958477 نسمة.

أما فيما يتعلق بالنظام القرابي فإنه يمكن القول بأن النظام القرابي الأبوي كان هو نظام النسب السائد في ذلك الوقت

والذي مازلنا نعيشه إلى وقتنا هذا ، ويشير نظام النسب هذا إلى العلاقة القرابية المعترف بها بين شخص وأسلافه عن طريق الأب\* ، مع اعتبار أنه ليس من الضروري أن يرتبط الانتساب إلى الأب بنظام السكن عنده ، وإن كان متكرر الحدوث في مجتمع الكويت ، بحم أن الأسرة الكويتية كانت أسرة ممتدة تتكون من أسرتين نوويتين ، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك يسكنون معاً في سكن واحد ويطلق عليها العائلة ، فالأسرة التقليدية في الكويت تقوم على قاعدة التسلسل القرابي الأبوي بمعنى أن الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى ينتمي إلى أسرة الأب وبالتالي يصبح عضواً فيها بحكم هذا الانتماء . يقال في بعض الأمثال الدارجة ( الخال خلي والعم ولي ) لكن ذلك لا يعني مطلقاً بأن علاقة الابن بأسرة أمه معدومة ، بل على العكس ، فهناك بعض الحالات التي يعيش فيها بعض الأبناء مع أحوالهم ، والأب في المجتمع الكويتي التقليدي يعتبر حياته أو كفاحه في الحياة ليس له بل لأولاده ، فيحرم نفسه في سبيل أن يؤمن لهم معيشة أفضل ، ذلك أنه المسئول الأول عن أسرته أو عائلته .

وتشكل العائلة التقليدية الكويتية وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية تفترض في أعضائها التعاون والاعتماد على بعضهم البعض في جميع الظروف ، كل حسب قدراته وإمكانياته وعمره وجنسه ، وذلك من أجل تأمين معيشة أفضل لجميع أفراد العائلة ، فالعلاقات بينهم علاقات إعالة واعتماد متبادل الأولاد يشار إليهم بالعيال ، في حين يشار إلى الأب بالمعيل ، والأخ بالعصيد والأخت بالرضيعة . هذه الوحدة بين الأعضاء تتجلى بتوحد الهوية بين أفراد العائلة ، فيشتركون معاً بإنجازاتها وإخفاقاتها ، بأفراحها وبأحزانها ، ويعد كل عمل ناجح يقوم به أحد أعضاء الأسرة نجاحاً لكل العائلة ، وكل عمل

مشين يقوم به الفرد مشيناً للجميع . الإنسان في العائلة الكويتية هو عضو أكثر منه فرد مستقل ، فهو مسئول عن تصرفات أفراد عائلته بالإضافة إلى مسؤولياته عن تصرفاته الخاصة\* . هذا التكاتف قد يصل إلى إنكار الذات في بعض الأحيان ، بعض الرجال يفضلون أن يشار إليهم بأبو فلان بدلاً من اسمه أو لقبه كما تفضل الأم أن تكنى باسم ابناؤها ، وذلك ما هو إلا رمز للتخلي عن الهوية في سبيل التوحيد . هكذا كانت العائلة الكويتية .

ثانياً : المجتمع الكويتي المعاصر :

استمر المجتمع الكويتي حتى منتصف العقد الرابع من القرن الحالي تسوده أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية تقليدية ، حيث كانت المناشط الاقتصادية تتراوح بين الرعي والزراعة المتنقلة أو الزراعة في المناطق الزراعية القليلة التي تعتمد على مياه الأمطار والآبار القليلة ، وهما النشاطات البريان إلى جانب المناشط الاقتصادية البحرية ، وقد كان جل النشاط الاقتصادي يقوم لتوفير الحاجات الضرورية لسكان . لقد ارتبطت الحياة الاجتماعية والسياسية بهذا النظام الاقتصادي إلى فترة حدوث التغيرات التي بدأت مع تدفق عائدات الثروة النفطية .

خصائص المجتمع الكويتي المعاصر :

1- المجتمع الكويتي غير متجانس :

المجتمع الكويتي لا يختلف عن أي مجتمع آخر ، فهو تألف معقد يشمل بين مقوماته : البيئة الطبيعية والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات ، والبني متفاعلة فيما بينها ، وهو مجتمع الذي يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً حيث تتوحد الهوية الخاصة ، والهوية العامة في هوية واحدة . في هذا المجتمع يسهل الوصول إلى الإجماع السياسي والاقتصادي

والاجتماعي نتيجة لهذا التجانس\*. وإذا ما نظرنا نظرة شمولية للمجتمع الكويتي من حيث مكوناته السكانية ، وخاصة بين الكويتيين وغير الكويتيين فيمكن أن نقول : بأن المجتمع الكويتي غير متجانس من حيث بناؤه الثقافي والسكاني ، فهو يتألف من جماعات تغلب هويتها الخاصة في بعض الأحيان على الهوية العامة ، وتتصف العلاقات بين فئاته بالتعايش والنزاع ، وفي بعض الأحيان بعدم القدرة على الاتفاق على الأسس العامة.

ومما يرسخ هذه الانقسامات وجود شعور عند البعض بأنه هناك فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية ، وفي المكانة الاجتماعية ، بالإضافة إلى الفروقات في الهوية . لقد بلغ عدد السكان بنهاية ديسمبر 1994م / 1830131 منهم 681536 كويتي الجنسية ، بنسبة 37.24% الذكور منهم 337934 والإناث 343592 . في حين بلغ إجمالي أعداد غير الكويتيين 1148595 يمثلون 62.76% من إجمالي السكان الذكور منهم 790782 في حين بلغ عدد الإناث 357813 . ومن جهة أخرى ينقسم الكويتيون بدورهم إلى فئات وجماعات متباينة ومتميزة عرقياً ، البعض منهم احتفظ بهويته الخاصة ، ولكنه تمكن من إيجاد صيغة تآلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة ( ان يكون كويتياً ) ومن التفاهم حول بعض الأسس العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن التشديد على ضرورات الاندماج ، وخاصة في اعتماد نظام تربوي موحد ، ولعل أهم هذه الفئات الجماعات القبلية بمختلف أنواعها ، والفئات العرقية ( الأصل العرقي ) ثم الفئات الدينية بمختلف أشكالها وخاصة فيما يتعلق بالاستقطاب الشيعي والسني. ولكن ما هو السبب الذي أدى إلى هذه التجزئة ؟ وما سبب قوة الولاء القبلي في مقابل الولاء للوطن ؟ وما سبب الولاء

الطائفي ، والإسلام هو عامل وحدة ، وليس عامل تجزئة ، ما السبب الذي يجعل الولاء للطائفة فيتوزع المسلمون إلى سنة وشيعة ومذاهب ومدارس مما يتعارض مع الولاء الديني العام ، ولتأكد من صدق ما نقول انظر إلى إفراسات الانتخابات الأخيرة وما سبقها من انتخابات برلمانية أو حتى غير برلمانية ( الأندية الرياضية ) . أما الولاء للقبيلة فإنه يعد من أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في مجمل حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية في الكويت ، صحيح أن التقسيم القبلي قد انتهى فانتقلت الكويت من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة العصرية ، إلا أن قوة التنظيم القبلي ما زالت تشكل عائقاً صلباً للتوحد الاجتماعي والتطور السياسي في المجتمع .

## 2- السكان والعمالة الوافدة :

لقد بينا بأن المجتمع الكويتي غير متجانس ، فهو يشتمل على أغلبية وافدة وأقلية مواطنة ، ويتميز الهيكل العمري للسكان بان 33.9% منه تقل أعمارهم عن خمسة عاماً ، و36.8% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 29 سنة و27.1% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 44 سنة في حين تمثل الفئة العمرية 45 إلى 59 سنة 9.8% أما النسبة الباقية فإنها تمثل من أعمارهم 60 عاماً أو أكثر . والنسب المناظرة للكويتيين لهذه الفئات العمرية هي 44.5% و29.1% و15% و7.9% و3.5% على الترتيب . يقابلها 29.9%-25.9%-31.7%-10.5%-2% للوافدين\* .

إن سكان الكويت كما ذكرنا سابقاً أقلية واضحة من إجمالي السكان مما يدل على وجود هدر كبير في الطاقة البشرية يؤدي في نهاية الأمر إلى الاعتماد على استيراد اليد العاملة من الخارج حتى تجاوز عددها في كثير من الأحيان عدد السكان المحليين العاملين وغير العاملين .

وتشير البيانات الأساسية للسكان والقوى العاملة حسب الحالة في 31 ديسمبر 1994 أن قوة العمل الكويتية بلغت 165960 بنسبة 16.74% من إجمالي قوة العلم ، الذكور منها 113346 والإناث 52514 ، ي تمثل قوة العمل غير الكويتية 83.26% من إجمالي قوة العمل أو حوالي 824658 الذكور منها 657693 والإناث منها 166965 . وتمثل الجنسية العربية من قوة العمل حوالي 28.47% في حين بلغت قوة العمل غير العربية 52.95% الآسيوية منها تمثل 51.97% .

وتؤكد الدراسات الديموغرافية ( السكانية ) على أن هذه القلة في حجم اليد العاملة المحلية يقابلها ضعف في الكفاءة ، حيث تشير كثير من التحليلات إلى أن اليد العاملة المحلية تنقصها الخبرة الفنية والتأهيل المهني ، حيث بقيت قوة العمل الوطنية على هامش العمل الإنتاجي ( كتبه وإداريين ) حتى غدت أجهزة الدولة هي أكبر متستخدم للقوة العاملة الوطنية . إن تزايد العمالة الوافدة وخاصة غير المسلمة قد أثر بشكل واضح على الهيكل الديموغرافي والثقافي للمجتمع . لقد كان لهذا التزايد أثره على خلق نوع من الأزواجية السكانية ، الأمر الذي من الممكن أن يثير كثيراً من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، مما قد يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إمكانية خلق ظروف تساعد على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع .

### 3- المجتمع الكويتي المعاصر مجتمع متغير

إن تغير المجتمعات حقيقة أزلية لا يمكن إغفالها ، وضرورة حياتية للمجتمعات البشرية ، فهو سبيل بقائها ونموها ، وبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها ، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في بنيتها وأنشطتها ، وعن طريق التغير يحاول الإنسان أن

يسد نقصه ويضيق الفجوة بين مجتمعه والمجتمعات الأخرى ،  
ومن خلال التغيير يسير المجتمع في ركب الحضارة وينفتح  
على العالم الخارجي لتتسرب إليه عناصر جديدة في المجالات  
المتنوعة الاجتماعية وغير الاجتماعية ، فلا يوجد مجتمع ثابت  
جامد ، وإذا كان هناك اختلاف بين المجتمعات ، فإنه ليس في  
وجود التغيرات أو عدم وجودها ، بل في درجة التغير التي تطرأ  
على هذه المجتمعات .

المجتمع الكويتي انتقالي يشهد صراعاً في انتقاله وفي تغييره  
فهو يعيش في حالة مواجهة وصراع بين قوى متعددة متناقضة  
تقذف به ، وهو يتغير بسبب تناقضاته الداخلية والخارجية ،  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبسبب انتشار  
المقتبسات من الخارج ، وبسبب حالات التقليد والمحاكاة  
والتجربة ، بل إن ذلك قد سمح لبعض التربويين أن يقولوا :  
بأن ما يحدث في التربية تغير وتبدل ، وليس تطوراً وتحسناً .  
ولكن كيف يمكن أن نتعرف على التغير في مجتمعنا الكويتي ،  
ومن هو الذي يحدد وجود أو عدمه ، وما هو مساره وما الذي  
يمكن أن يترتب عليه ؟

يواجه دارسو التغير عدة صعوبات في تحديد مسار ونمط  
التغير ، أول هذه الصعوبات ما يتعلق بنا نحن الذين نتعامل مع  
التغير ، فكثيراً ما يؤثر وضعنا في تعاملنا مع التغير في فهمه ،  
ذلك ان ما نراه يتوقف في بعض نواحيه على الأفكار التي  
تسيطر أو تواجه اتجاهاتنا مما يسبب صعوبة كبيرة في تنظيم  
ملاحظاتنا في الواقع من حولنا .

عوامل التغير في المجتمع الكويتي  
لا شك أن البحث في فلسفة استكمال تطبيق الشريعة ، مهما  
يكن تصورنا لها يفقد قيمته وشأنه إذا لم تكن هذه الفلسفة  
قادرة على تغيير المجتمع إلى الأفضل ، وليس هناك من شك



بأن الكثيرين من المعنيين بهذه الفلسفة يكادون يضعون آمالهم المتصلة بتغيير المجتمع في هذه الفلسفة يكادون يضعون آمالهم المتصلة بتغيير المجتمع في هذه الفلسفة ، فهل تقوى هذه الفلسفة على تلبية رغبات الناس فيما يتعلق بقضية التغيير ؟ هل تقوى هذه الفلسفة على تغيير المجتمع ؟ إن المتتبع لطبيعة التغيرات التي يمر بها مجتمعنا يدرك تماماً بان ما يحدث من تغيرات يدخل ضمن تصنيف التغيرات التلقائية التي ليس للإنسان دخل مباشر فيها ، أو تحدث دون إدراك منه أو تخطيط ، وهذه التغيرات تحدث نتيجة عدة عوامل هي التالية :

أولاً : العوامل الإيكولوجية :

ونعني بها الآثار المباشرة و غير المباشرة للبيئة الطبيعية على ثقافة المجتمع وعلى السلوك الاجتماعي بشكل عام . لقد كانت أعداد سكان المجتمع الكويتي تحدد عن طريق التفاعل بين الإنسان وبين بيئته ، فقد كان التوزيع السكاني استجابة طبيعية لظروف الصحراء ولظروف البيئة البحرية ، فكانت أعداد سكان المدينة تزداد في مواسم السفر والغوص ، في حين تنقسم القبائل إلى وحدات صغرى استجابة للظروف البيئية في الصحراء ، حيث تنتشر القبائل بشكل وحدات صغيرة في فصل الربيع ، ثم تعود مرة أخرى لتلتقي في موسم الجفاف في فصل الصيف .

لقد اعتمد سكان مدينة الكويت على البحر في معاشهم ، في حين اعتمد سكان الصحراء على التنقل والرعي وذلك من أجل استغلال أفضل للموارد الطبيعية المتاحة في ذلك الوقت . لقد كانت النشطة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة الكويت تملئها عوامل عديدة من بينها هذه العوامل الإيكولوجية .

وفي المراحل المتأخرة كان لاكتشاف النفط في أرض الكويت أثره الواضح في تغيير كثير من الأنماط المعيشية التي مارسها الآباء والأجداد من البدو والحضر ، حيث ظهرت مهن جديدة لم يألفها السابقون ارتبطت بالصناعات النفطية ، كما ترتب على ذلك إعادة توزيع الثروة ، مما جعل الكثير يعيش في ظل ظروف أفضل مما كان عليه في الماضي ، وقد صاحب هذ الطفرة تغيير كبيرة في سلوك واتجاهات كثير من سكان المجتمع .

ثانياً : العوامل الديموغرافية ( السكانية ) :

يقصد بالعالم الديموغرافي مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة والنقصان ، ومن حيث الكثافة أو التخلخل ، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني . إضافة إلى تحديد العلاقة بين الجماعات المتميزة في المجتمع من حيث أعدادها وتوزعها ( كويتيون مقابل غير الكويتيين ) . لقد كان لنقص عدد السكان في الكويت أثره الواضح في الزيادة السكانية بين فئات غير الكويتيين ، حيث بلغت نسبتهم أكثر من 62% من إجمالي عدد السكان ، وذلك حسب بيانات السكان في 31 ديسمبر 1994م . وكان لهذه الكثافة السكانية من فئات غير الكويتيين أثره الواسع في عملية التغير الاجتماعي في المجتمع . حيث ساهمت هذه الزيادة في تحديد الملامح الاجتماعية للمجتمع ، كما ساهمت في تحديد الملامح الاقتصادية له ويتلاقى العامل السكاني مع العامل الفيزيقي .

ثالثاً : الانتشار :

الكويت لم تعش في أي وقت من الأوقات في عزلة ثقافية لذا كانت عملية الاتصال والاحتكاك الثقافي تمثل عملاً أساسياً في إحداث التغيرات في الكويت ، وبخاصة بعد أن تقدمت وسائل الاتصال المختلفة تقدماً يجعلنا نقرر بأنه لا يوجد مجتمع

إنساني لم يتأثر بتيارات الاحتكاك الثقافي ، وعملية الانتشار هي العملية التي تنتشر بواسطتها السمة أو النمط الثقافي من فرد أو جماعة أو مجتمع إلى فرد أو جماعة أو مجتمع آخر.

رابعاً : العوامل الاقتصادية :

لا يختلف اثنان على أن التغير الاقتصادي لعب دوراً كبيراً في التأثير على مجمل مناحي الحياة في المجتمع الكويتي. إن التغير الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة لم يسفر فقط عن تدهور المناشط الاقتصادية التقليدية . ولكنه أسفر كذلك عن ظهور مناشط وحاجات حديثة.

إضافة إلى زيادة عدد العاملين في مناشط أخرى. كما أسفر هذا التغير في الموارد الاقتصادية إلى زيادة عدد المؤسسات الاقتصادية الحديثة زيادة كبيرة. على سبيل المثال كان عدد المؤسسات العاملة في الزراعة والصيد سنة 1946م لا تزيد عن 28 مؤسسة ، لكنها وصلت إلى أكثر من 300 مؤسسة سنة 1989 ( انظر إحصاء 1989 ) وق كان لزيادة الأجور وارتفاع مستوى المعيشة دخل كبير في تطور أنماط سلوكية جديدة. ولعل أبرزها النمط الاستهلاكي الذي أصبح سمة أساسية من السمات السلوكية للمواطن في الكويت.

المظاهر السلبية للتغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي :

أ- سيادة العمل غير المنتج :

إن إطلاله سريعة على أنماط العمل وموضوعاته في مجتمعنا الكويتي التقليدي تشير إلى تمركزها وتبلورها حول الجهد الإنساني المبذول ، سوءاً في الرعي أو الصيد أو الغوص أو الزراعة . وكان هذا الجهد مقياس كثير من الأشياء ، وكان قيمة للإنسان ولعمله ، وكانت مكانة الإنسان تتحدد في ضوء مساهماته في الإنتاج رغم بساطته . ولكن بعد حدوث التغيرات ، وفي ضوء التعامل معها وتوظيفها ، وفي ضوء

الطبقات التي أصبحت أكثر قوة وأكثر تعزيزاً " فئة التجار " وبدلاً من أن يطور الفن الإنتاجي الذي بدل النظرة إلى الإنسان العامل، فبعد أن كان الإنسان مصدر التقويم ومعياره، أضحي هو موضوع التقييم، حيث خضع مباشرة لقوانين السوق، خاصة قانون العرض والطلب، وعندما فتحت الحدود المحلية أمام مصادر متعددة للعمالة بأنواعها زاد المعروض وانخفضت أهم القيم، وأقصدها بها قيمة الإنسان العالم، لقد أثرت طبيعة العمل والنشاط التجاري القائم على الاستيراد والاستهلاك على العمل الإنتاجي، وجعلته في أضيق الحدود وبالتالي تحددت فنون الإنتاج.

وعندما تصبح التجارة هي الأساس، وعندما توجد بجوارها نشاطات أخرى تخدم عليها وتعتمد عليها، يصبح من الصعب تحديد مفهوم العمل، وتضطرب قيمته، وتختلط بالارتزاق، ويكون المعنى الشائع هو الدخول في أي عمل، وكل عمل مادام يدرجاً، وتصبح قيمة العمل الشائعة هي الوصول للثروة والغنى بأسرع طريقة بغض النظر عن قيم هذا العمل وأدواره المجتمعية، ومن الناحية الأخرى تهبط كثير من المهن الأخرى حتى وإن كان المجتمع في حاجة إليها، ومسألة الارتزاق ترتبط بها قيم أخرى هي الحق والوساطة والعلاقات.

ب- الانفصال بين العمل والتعليم :

لقد استطاعت التجارة في الكويت أن تسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي الأخرى، فأبعدت الجهد الإنساني من المنافسة ومن مضمون العمل وتصورات، وأصبحت هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تنقلك اجتماعياً، وتحسن من وضعك، بل والأهم من ذلك أنها قللت من أهمية التعليم كطريق للصعود أمام كثيرين ممن لا يحوزون الثروة، ما دام الاشتغال بالتجارة والحصول على الثروة والعزوة هي أسس

الصعود . لقد فقد التعليم مضمونه وتحول التعليم والعمل إلى مفهومات فاقدة المعنى ، وحتى قيمة المعلم نفسها \* ، برغم ماضيها التليد هبطت وفقدت كثيراً من مقوماتها وأصبحت وظيفة يقتات منها الإنسان ، مما أظهر في الأفق إحجام البعض عن الاشتغال بالتعليم ، لأن التقويم ليس للمهنة المطلوبة مجتمعياً وإنما لصالح المهنة التي تأتي بثروة أكبر . وما عليك للتأكد مما نقول إلا بمراجعة سجل من تقدموا بإعفاء من عمل التدريس بعد فترة التحرير لترى صدق ما نقول .

ج- غياب الطموح والتطلع المهني :

تؤكد الدراسات النفسية بأن الطموح والتطلع المهني من بين دوافع الإنجاز ، ومن مؤثراته العمل والجد والمثابرة والمتابعة العملية والعلمية ، ولما كانت الإنجازات والمكاسب في المجتمع الكويتي المعاصر تتحقق بطرق أخرى غير الطموح والتطلع المهني ، لذا يحل محل البذل والعمل والجد والمثابرة البحث عن سند أو عن علاقات تعزز وتحقق المكاسب وبالتالي الإنجاز .

د- العلم والسياسة :

صحيح بأن الإنسان يعرف بأنه حيوان سياسي ، لكن متى أصبح أفراد المجتمع هاجسهم الأول السياسة وخاصة المثقفين والتربويين ورجال الدين منهم ، وأصبحت السياسية وسيلة للاستزراق ، يتوقف المجتمع عن النمو والتطور ويختلط السلوك العلمي بالسلوك السياسي ، وتختفي الحقائق العلمية لتحل محلها الشكوك السياسية وتتداخل الخيوط ويصعب التميز بينها لأنها ببساطة . خيوط سياسية وهذا هو حال الكويت الآن .

القوى المؤثرة في استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية :

تختلف القوى المؤثرة في توجيه الناس من مجتمع إلى آخر وذلك باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل مجتمع ، وكلما كانت هذه القوى متقاربة ظهرت نظم اجتماعية متقاربة في فلسفتها وأهدافها وأنماطها ، وكلما تباعدت هذه الظروف ظهرت أنماط اجتماعية مختلفة. هذه القوى ليست متباعدة أو منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، إنما هي متداخلة ومتكاملة وتؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها ، فهي متداخلة ويصعب الفصل بينها ، فالقوى السياسية لا يمكن فصلها عن القوى الاجتماعية أو الدينية ، والقوى الاقتصادية لا يمكن فصلها على العناصر الثقافية. إذا كانت هذه القوى لها تأثير مباشر على حياة الناس ، وعلى أنماط معيشتهم وتفاعلاتهم بعضهم مع بعض. فما هي عناصر هذه القوى وكيف تؤثر على أنماط الحياة المعيشية ، وعلى السلوك والاتجاهات ؟ وكيف يمكن تطويعها لخدمة استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت ؟ للإجابة على هذه التساؤلات دعونا نستعرض أهم هذه القوى.

أولاً : القوى الجغرافية :

وتتضمن مجموعة من المتغيرات من بينها المناخ والمصادر الطبيعية ، ثم الموقع الجغرافي والسياسي . والمقصود بذلك أن هذه المتغيرات تمثل عاملاً ذا أهمية قصوى في التأثير على حياة الناس بصفة عامة . هذه القوى الجغرافية والبيئية بسماتها ومكوناتها تؤثر على الإنسان وتتأثر به ، فالموقع قد يكون عاملاً هاماً من عوامل تحديد أنماط الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخ حافل بالأمثلة التي تثبت ذلك ، وليس من شك أن اكتشاف موارد الثروة الطبيعية المدفونة في باطن الأرض قد يؤدي إلى إحداث تغيير في أنواع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي كانت يتبعها المجتمع ،

ومثال على ذلك مجتمعنا الكويتي الذي انتقل من حياة المجتمعات التقليدية إلى حياة تقترب من صيغة المجتمع المدني الذي يتضمن تنظيمات هذا المجتمع ، والتي تشمل النقابات والاتحادات والتجمعات السياسية " لم ترق إلى مستوى الأحزاب " والروابط والأندية والجمعيات التطوعية حيث أصبح الانخراط في هذه التنظيمات عملية اختيارية يختارها المواطن الكويتي من بين مجموعة كبيرة من الاختبارات ، وذلك من أجل مصلحة أو مبدأ يؤمن به .

إن القوى الجغرافية بمكوناتها وعناصرها المختلفة ما تزال تلعب دوراً أساسياً في التأثير على حياة الناس في الكويت ، فهي تشكل جانباً كبيراً من خلقه وطباعه وفكره وخياله ، وحتى في علاقاته مع غيره ، ويدخل موقع الكويت ضمن متغير القوى الجغرافية المؤثرة على أنماط الحياة المعيشية في البلاد ، فالكويت تقع بين ثلاث دول رئيسية من حيث المساحة والسكان والمصادر الطبيعية والقوى العسكرية ، فهي تقع على رأس الخليج ، وحدودها من ناحية الشرق حدود بحرية إذ يجاورها الخليج مباشرة ، ثم إيران في الجزء الشرقي منه ، وحدودها في الشمال والغرب حدود برية مع العراق ، أما حدودها الجنوبية فهي حدود برية مع المملكة العربية السعودية . هذا الموقع المتوسط بني هذه الدول الثلاث الكبرى " بالنسبة للكويت " يمثل أهمية لا يمكن إغفالها في حياة الإنسان الكويتي ، وخاصة وأن هناك قضايا ذات متغيرات متشابكة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية لا يمكن إغفالها " من أهم القضايا التي تبلورت هي قضية الحدود التي لم تحسم على هذه الساعة ، وقضية الارتباطات العرقية . لقد عانت الكويت وما تزال تعاني من مشكلات ذات علاقة بهذا الموقع ، حيث قدمت تضحيات كثيرة من أجل أن تحظى باستقرار في

إطار موقعها الحساس بني هذه الدول ، فالمشاكل الحدودية لم تنته ، إضافة إلى المشاكل الأثنية والعرقية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية بين الفئات ذات العلاقة بالهيكل البنائي للسكان في الكويت .

كل ذلك يجعلنا نتعامل بحذر شديد مع قضية الموقع الجغرافي حتى لا يستثير ذلك أي حساسية قد تؤدي إلى إساءة العلاقة مع الدول المجاورة .

ثانياً : القوى السكانية :

يتضح تأثير التركيب السكاني من ناحيتين ، الأولى التكوين العرقي أو الإثني للسكان ، والناحية الخرى ما يتعلق بالزيادة السكانية ، وكلتا الناحيتين لهما تأثير مباشر على ثقافة المجتمع وما يتبعها من عناصر اجتماعية وتربوية .

أ- التكوين العرقي ك

لقد قلنا عند الحديث عن خصائص المجتمع الكويتي بأنه مجتمع متميز في فئاته ، فهو من جهة يتكون من فئتين رئيسيتين : الكويتيون والوافدون ، وهو من جهة أخرى ينقسم إلى تقسيمات أخرى ضمن الفئتين السابق ذكرهما . هذا التمايز يمكن ملاحظته من خلال عناصر موضوعية وأخرى ذاتية ، الموضوعية هو وجود الاختلاف والتباين الممكن مشاهدته أو ملاحظته سواء كان ذلك في اللغة أو الشكل أو العادات أو الممارسات اليومية . أما العنصر الذاتي فهو إدراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى الفردية منها لهذا التباين والاختلاف ، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى .

في الكويت تتباين درجات العنصر الموضوعي من موقف إلى آخر ، فالتباين الموضوعي في اللغة ضعيف إن لم يكن معدوماً بين الكويتيين بمختلف فئاتهم ، في حين أن هذا التباين ذو



درجة عالية بني فئة الكويتيين وغير الكويتيين من غير العرب ،  
وإذا ما نظرنا إلى التباين الموضوعي في الدين نجد أنه يتميز  
بوضوح شديد سواء كان ذلك بين الكويتيين والوافدين العرب  
مقابل الوافدين غير العرب من شرق آسيا ، أو بين الكويتيين  
أنفسهم ضمن فئاتهم الدينية المتميزة " الشيعي مقابل  
السني " . إلا أنه لا بد من القول بأن المهم من وجهة نظر  
التفاعل والعلاقات بني الجماعات الأثنية أو العرقية ليس هو  
عناصر التباين الموضوعية أو درجة تفاوتها ، بل ما يترتب عليها  
من حدة في الإدراكات الذاتية ، ومن مواقف واتجاهات  
اجتماعية وسياسية ، وانعكاس ذلك في أنماط السلوك  
والعلاقات تجاه الجماعات الأثنية الأخرى . فقد يكون الاختلاف  
الموضوعي في أي من المتغيرات الأثنية كبيراً ، ولكن أفراد  
الجماعات المتفاعلة لا يصفون على هذا الاختلاف أهمية تذكر ،  
ولا يرتبون عليه نتائج موقفية أو سلوكية ، ويمكن أن يكون  
العكس صحيحاً ، فقد يكون التباين الثقافي بين الجماعات  
الأثنية طفيفاً ومع ذلك تضيي كل جماعة على ذلك الاختلاف  
أهمية قصوى وترتب كل منها عليه مواقف جدية وأنماطاً من  
المعتقدات والسلوكيات . انظر مثلاً إلى هامشية التباين بين  
القبائل التي تصنف نفسها بأنها ذات شوكة عصبية كبرى في  
مقابل الجماعات القبلية الأخرى ، وهناك أمثلة كثيرة دالة على  
ذلك ، لكن علنا ملاحظة أن هذه المتغيرات الأثنية الموضوعية  
مثل التباين في الدين أو العرق قد تأخذ أهمية قصوى في فترة  
تاريخية معينة أو في موقف معين ، ولكنها قد تتضاءل أهميتها  
في مرحلة تاريخية أخرى بين نفس الجماعات في نفس  
المجتمع انظر مثلاً ما حدث أثناء الغزو والاحتلال بين الفئات  
المتمايزة والمتباينة عرقياً من أهل الكويت ، ثم قارن ذلك  
بفترة ما قبل الغزو أو حتى ما بعد التحرير.

## ب- الزيادة السكانية :

لقد شهدت الكويت زيادة سكانية غير طبيعية ولم يسبق لها مثل في فترة ما قبل اكتشاف النفط لدرجة أنه أصبحت هذه الزيادة من السمات التي تميز مجتمع الكويت بصفة خاصة ومجتمعات الخليج بصفة عامة عن بقية مجتمعات الوطن العربي الكبير ، وليست الزيادة السكانية التي حدثت تمثل مشكلة اجتماعية في حد ذاتها ما دامت معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتمشى معها بنفس السرعة ، ولكن الزيادة السكانية قد تمثل مشكلة إن لم يكن هناك تجاوب مع هذه الزيادة غير الطبيعية بنفس الدرجة والنوع في الجوانب التنموية الأخرى.

## ثالثاً : القوى الاقتصادية :

الاقتصاد واستقرار الحياة الاجتماعية والثقافية بينهما علاقة مباشرة لا يمكن إغفالها ، فالنواحي الاقتصادية تؤثر إلى حد كبير في سائر نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية ، فتأثيرها واضح ، وخاصة في نشأة الجماعات وتكونها " الزيادة السكانية والهجرة " وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية ، بل وفي كل تصرفات السكان ، ولعل تأثير القوى الاقتصادية واضح جداً في الكويت ، لقد خلقت الظروف الاقتصادية المتغيرة واقعاً تعزز من خلال بعض وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية ، إضافة إلى المناهج التعليمية ليؤكد أن ما حدث في الكويت من تغير إنما يسير في الوجهة الصحيحة ، حيث تتحدث هذه الوسائل عن خطط تنموية طموحة ، أدت إلى خلق دولة عصرية حديثة من واقع شديد التخلف ، وفي فترة زمنية قياسية مستشهادة بذلك ، مع معدلات النمو في الناتج القومي والإجمالي ، وبالتالي مستوى الاستهلاك العالمي ، والنهضة العمرانية والزيادة المطردة في الخدمات التي تقدمها الدولة

في الصحة والتعليم . كل ذلك جعل الكثير يستكين إلى ما تقوم به الدولة من نشاط للمحافظة على المال العام ، ولتوفير مناخ اجتماعية واقتصادي وسياسي مميز للكويتيين يعيشون فيه ، في حين أن واقع الحال يقول غير ذلك . إن المتتبع لسير الأمور يرى أن هناك خلطاً بين الدافع السياسي والواقع الفعلي ، فالواقع يقول بأن ما حدث من تغيير وطفرة اقتصادية في المجالات المختلفة ما هو غلا نتيجة للزيادة المطردة في الإيرادات النفطية الناتجة عن زيادة أسعار النفط ، وزيادة الإيرادات النفطية تعني زيادة في ارتفاع الدخل وزيادة كميات ومستويات الاستهلاك ، وزيادة في قدرات الحكومة على الإنفاق في مجال الخدمات .

ومن جهة أخرى كانت التغيرات الاقتصادية التي تعرضت لها الكويت في العقود الأربعة الأخيرة قد جعلت سكانها يدخلون في علاقات جديدة مع الجماعات السكانية الأخرى نزحت إلى الكويت من جراء التغيرات الاقتصادية ، لقد أدت هذه التغيرات الاقتصادية إلى ظهور عوامل وأسس جديدة لترتيب وتفاضل الفئات الاجتماعية في الكويت لم تكن موجودة من قبل نتيجة لهذه الهجرات السكانية التي غيرت من المكونات السكانية للمجتمع ، مما أسفر عن تضخم فئة غير الكويتيين الذين يزيد تعدادهم في إحصائية 1989 عن ثلاثة أرباع السكان ، وقد حدا هذا بالدولة في الستينات إلى إصدار القوانين المنظمة للجنسية الكويتية وإقامة الأجانب في الكويت ، أو بقول آخر نشأ عن تلك القوانين ظهور أسس جديدة لترتيب الفئات الاجتماعية ، وخاصة بين الكويتيين حيث فرقت القوانين الخاصة بالجنسية بين فئتين منهم ، وهم الذين يعرقون بالكويتيين من الفئة الأولى ، وكويتيين من الفئة الثانية أو بالجنس .

قوى التركيب الاجتماعي والاقتصادي :  
يمثل الرأي العام في الكويت قيماً على صانع القرار ، ومهما كانت درجة فردية القيادة ومهما كانت شعبيتها فإن أي قيادة مسؤولة لا تستطيع أن تتجاهل تأثير قراراتها بالرأي العام. هذا الرأي العام يستمد قوته من مدى تجانس المجتمع وتوحده حول القضايا العامة ، وكذلك بتوازن القوى بين الفئات والجماعات السكانية المكونة للهيكلة السكانية للمجتمع . ذلك أنه في بعض الأحيان تملأ القرارات من الطرف الأقوى داخل المجتمع وإن روعيت مصالح فئات اجتماعية أخرى أو أخذت في الحسبان.

القوى الاجتماعية أو جماعات الضغط :  
تلعب جماعات الضغط دوراً كبيراً في التأثير على كثير من مجريات الأمور في البلاد ، وخاصة ما يتعلق منها بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتتواجد جماعات الضغط في كل المجتمعات ، سواء اتخذت شكلاً منظماً أو غير منظم ، وسواء عبر عنها بصراحة أم لم يعبر ، وفي الكويت تتمثل هذه القوى الضاغطة في الجمعيات الإسلامية وجمعيات النفع العام غير الدينية ، والتجمعات السياسية غير الرسمية ، واتحادات تجارية ومالية ومهنية وطلابية . ورغم محاولة السيطرة على هذه الجماعات بواسطة القنوات الحكومية إلا أن الرأي الذي يتشكل داخلياً يؤخذ في الحسبان في كثير من الأحيان بشكل أو بآخر عند اتخاذ قرار أو توصية في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

الصحافة

مع أن الصحافة في الكويت تعاني من ندوة في الأقلام الكويتية التي تحترف الكتابة السياسية والاقتصادية والصحفية ، إلا أن الصحافة في الكويت تلعب دوراً لا يمكن أن يستهان به في

توجيه الرأي العام حول كثير من القضايا العامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية ، لقد نجحت الصحافة في التعامل مع كثير من القضايا الاجتماعية والفكرية والسلوكية بصورة غير مباشرة من خلال توجيه الرأي العام ، أو مخاطبة المسؤولين في الدولة حول هذه الأمور . ولأن الصحافة تتمتع بقوة التأثير ، لذا تجد أن الاستجابة للطرح الصحفي حول هذه المواضيع التي تثار تكون سريعة ومباشرة ، سواء من الأفراد أو المسؤولين ، بل إن سرعة الاستجابة هذه تتخطى أحياناً حاجز الموضوعية-

الأسس الواجب اتباعها للاستكمال :

في ضوء ما عرفنا من خصائص المجتمع الكويتي والقوى المؤثرة فيه يمكننا أن نحدد بعض الأساليب والطرق الواجب اتباعها ، والتي من شأنها أن تسرع في عملية استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع دون صعوبات.

أولاً : الحرية :

التأكيد على مبدأ الحرية والكرامة الإنسانية ، فالحرية تعتبر قيمة إنسانية لا تمنح ولا تغرس ، وإنما هي في حاجة إلى مناخ يتيح لها فرصة النمو والممارسة ، بحيث يؤكد على هذه الحرية وحدودها وطرق ممارستها ، حتى لا تنقل إلى أداة للفوضى والتخريب وإثارة الفتن والخلافات بين الفئات والجماعات والطوائف المكونة للبناء الاجتماعي للمجتمع .

إن حقوق الإنسان هي من أجل كرامته ، ولكي يعيش حراً شريفاً يجب أن يتعلم الإنسان الأسلوب الاجتماعي لممارستها ، حفاظاً على تلك الحقوق وتأكيداً لدورها الإنساني والاجتماعي معاً.

ثانياً : درجة كفاية أسلوب الاستكمال :

تقاس درجة كفاية الأسلوب بتمكنه من تمكين الفرد من تطوير شخصيته في المناحي المختلفة الخلقية والبدنية والروحية والفكرية والوجدانية بصورة متكاملة ، وهو ما يتعلق بغرس القيم الأخلاقية الفاضلة النابعة من حضارة الإسلام وغرس القيم الإنسانية ، كما تجلت في ذاتيتنا الثقافية الكويتية .

ثالثاً : تأكيد شعور الانتماء :

وبعد أسلوب الاستكمال ناجحاً إذا ما كان يساعد على تأكيد شعور الانتماء الوطني والقومي في نفوس الناس . فالأسلوب الناجح هو ذلك الذي يوجب المشاعر والأحاسيس الوطنية ، في مقابل الشعور العرقي أو الطائفي أو القبلي أو الفئوي .

رابعاً : العلاقية والتكامل :

يكون أسلوب الاستكمال ناجحاً إن لم يكن متناقضاً في روحه بقية الأساليب الحياتية الأخرى التي تمارس في المجتمع فأحياناً يضطرب هذا الأسلوب اضطراباً غير طبيعي بين منطق العقل ومنطق اللاعقل . وعندما يلتقي هذان التياران في عقل الإنسان ينجم عن التقائهما حال من التمزق الفكري لشدة ما بين طبيعتهما من التناقض والتضاد.

خامساً : الواقعية :

أن يكون التغيير الذي ينشده الاستكمال تغييراً منطلقاً من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام ، بمعنى أن يكون هذا الاستكمال يمثل فن الممكن لا فن المستحيل.

خاتمة :

هذه هي طبيعة وخصائص المجتمع الكويتي ، وهذه هي القوى المؤثرة في صياغة حياة الإنسان في المجتمع الكويتي . السؤال هو كيف يمكن أن نطوع هذه القوى لخدمة استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت ؟ هل نؤكد هذه الخصائص والقوى ونتعامل معها كما هي ؟ هل نعززها من

خلال طرق وأساليب استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية ؟ أم  
نعرفها ونقف عند حد معرفتها ، ثم نأتي في أثناء عمليات  
الاستكمال ونحاول أن ننادي بخصائص جديدة تتماشى وطبيعة  
المتغيرات المطلوبة بأنواعها المختلفة ؟ كيف يمكن أن  
نستعين بالقوى ذات الفعالية في المجتمع لتطوير وتعزيز  
توجهات الاستكمال ؟ ما هي خطورة هذه القوى وما مدى  
تأثيرها على المجتمع ؟

هذه كلها تساؤلات نضعها في أيدي المسؤولين والمختصين  
ليدلوها بدلوهم في وضع الحلول المناسبة للمشاكل المتوقعة  
أثناء عمليات الاستكمال ، لقد تعاملنا مع هذه القوى بصورة  
مختصرة وقد يكون السبب في ذلك هو أننا لم نشأ أن ندخل  
مختصرة وقد يكون السبب في ذلك هو أننا لم نشأ أن ندخل  
بتفاصيل مملة حول جوانب ومتغيرات هذه القوى ، وذلك  
تحسباً لما قد يجرنا ذلك إلى الدخول في تفاصيل جزئيات  
قد لا تقيد البحث مباشرة ، كما أن كل قوة مستقلة تمثل  
موضوعاً متكاملًا يمكن الخوض فيه للراغبين لبعض الأساليب  
الواجب اتباعها لاستكمال الاستعانة بها ، بل هناك من  
الأساليب الكثيرة والتي يمكن من خلال استخدامها أن نحقق  
الكثير من الأهداف التي صاغتها فلسفة الاستكمال .

## **المراجع الخاصة لبحثنا " المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية " .**

- 1- محمد سلام مذكور : 1977 مناهج الاجتهاد في الإسلام ( في الأحكام الفقهية والعقائدية ) الكويت مطبوعات جامعة الكويت .
- 2- مصطفى السباعي : 1973 أخلاقنا الاجتماعية الطبعة الرابعة بيروت مطبوعات المكتب الإسلامي .

- 3- بول كنيدي ترجمة مجيد نصيف 1994 : الاستعداد للقرن الواحد والعشرين ، مكتبة مدبولي القاهرة.
- 4- جميل منيمنة 1982 : مشكلة الحرية في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني بيروت.
- 5- شبلي العيسمي : 1986 العلمانية والدول الدينية ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد.
- 6- منشورات مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية 1933 الكويت الديوان الأميري.
- 7- تشارلز فرنكل ترجمة الدكتور نقولا زيادة 1965 : أزمة الإنسان الحديث الطبعة الثانية مطابع سيما بيروت.
- 8- فيليب بلير رايس ترجمة عثمان عيسى شاهين 1976 : في معرفة الخير والشر مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع القاهرة.
- 9- زكي نجيب محفوظ ثقافتنا 1980: ثقافتنا في مواجهة العصر، دار الشؤون القاهرة.
- 10- فهمي هويدي 1988 : أزمة الوعي الديني دار الحكمة اليمانية صنعاء اليمن .
- 11- أمل يوسف العذبي الصباح 1987 : الهجرة إلى الكويت من 1957 إلى 1975 دراسة في جغرافية السكان ، مطبعة جامعة الكويت .
- 12- محمود قمبر 1992 : التربية وترقية المجتمع ، دار سعاد الصباح الكويت.
- 13- نجاه عبدالقادر الجاسم 1973 : التطور السياسي والاقتصادي للكويت ، المطبعة الفنية الحديثة القاهرة.
- 14- عبدالله الخريجي 1982 : الضبط الاجتماعي ، سلسلة دراسات في المجتمع السعودي الكتاب الخامس.



- 15- حيدر إبراهيم على 1985 : التغير الاجتماعي والتنمية ، مكتبة الإمارات ، أبوظبي.
- 16- حلیم بركات 1988 : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- 17- وزارة التخطيط 1995 : الكويت والتنمية الاجتماعية ، وزارة التخطيط دولة الكويت.
- 18- المجلس الأعلى للتخطيط 1994 : تنظيم العمالة الوافدة في إطار السياسة السكانية لدولة الكويت.
- 19- محمد الدقس 1987 : التغير الاجتماعي بني النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوي عمان الأردن.
- 20- محمد الحداد 1987 : الأنثروبولوجيا مقدمة في علم الإنسان المطبعة الدولية الكويت.

# الفهرس

صف  
حة

## الموضوع

.....	- تصدير
.....	- المؤلف في سطور
.....	- المجتمع الكويتي واستكمال تطبيق الشريعة
.....	- صعوبات تواجه الاستكمال
.....	- نحو فهم أفضل للمجتمع من أجل الاستكمال
.....	- أولاً : المجتمع الكويتي التقليدي
.....	- ثانياً : المجتمع الكويتي المعاصر
.....	- خصائص المجتمع الكويتي المعاصر
.....	1- المجتمع الكويتي غير متجانس
.....	2- السكان والعمالة الوافدة.
.....	3- المجتمع الكويتي المعاصر مجتمع متغير
.....	- عوامل التغيير في المجتمع الكويتي
.....	أولاً : العوامل الإيكولوجية
.....	ثانياً : العوامل اليموغرافية ( السكانية )
.....	ثالثاً : الانتشار
.....	رابعاً : العوامل الاقتصادية
.....	- المظاهر السلبية للتغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي
.....	أ- سيادة العمل غير المنتج
.....	ب- الانفصال بين العمل والتعليم
.....	ج- غياب الطموح والتطلع المهني
.....	د- العلم والسياسة
.....	- القوى المؤثرة في استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية
.....	أولاً : القوى الجغرافية.
.....	ثانياً : القوى السكانية.
.....	أ- التكوين العرقي.
.....	ب- الزيادة السكانية
.....	ثالثاً : القوى الاقتصادية
.....	- قوى التركيب الاجتماعي

- والاقتصادي
- القوى الاجتماعية أو جماعات الضغط
  - الصحافة
  - الأسس الواجب اتباعها للاستكمال أولاً : الحرية
  - ثانياً : درجة أسلوب الاستكمال
  - ثالثاً : تأكيد شعور الانتماء
  - رابعاً : العقلانية والتكامل
  - خامساً : الواقعية
  - خاتمة
  - المراجع الخاصة بالبحث
  - الفهرس
  - صدر من هذه السلسلة

صدر من هذه السلسلة :

## الفهرس

الدكتور / يوسف القرضاوي	1- عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية
الدكتور / محمد سعيد رمضان البوطي	2- العناية بالعبادات أساس لا بد منه لتثبيت المجتمع الإسلامي
الدكتور / محمد سعيد رمضان البوطي	3- مجمل الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث
الدكتور / محمد سعيد رمضان البوطي	4- العقوبات الإسلامية وعقدة التناقض بينها وبين ما يسمى بطبيعة العصر
الدكتور / محمد سعيد رمضان البوطي	5- حقوق المرأة وعقدة التناقض بيناه وبين الشريعة الإسلامية.
الدكتور / عجيل جاسم النشمي	6- الواقع التربوي والتغيير المطلوب.
الدكتور / عجيل جاسم النشمي	7- الانفصام بين النظرية والتطبيق ودور الفكر الغربي.
الدكتور / عجيل جاسم النشمي	8- سمات التربية الإسلامية وطرقها.
الدكتور / عجيل جاسم النشمي	9- وسائل التربية الإسلامية
الدكتور / عجيل جاسم النشمي	10- التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية
الدكتور / محمد أبو الفتح البيانوني	11- معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية
الدكتور / محمد سليمان الحداد	12- المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق أحكام الشريعة.
الدكتور / بشير صالح الرشيد	13- دور الأسرة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية